الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016–2018)– السنة الثانية 2017– الدورة البرلمانية العادية (2016 –2017) العدد: 26

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 2 رجب 1438
الموافق 30 مارس 2017

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 4 شعبان 1438
الموافق 30 أفريل 2017

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية السادسة والثلاثين ..... ص 03

- **أسئلة شفوية.**

محضر الجلسة العلنية السادسة والثلاثين
المنعقدة يوم الخميس 2 رجب 1438
الموافق 30 مارس 2017

الرئاسة: السيدة رفيقة قصري، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، نيابة عن السيد الوزير الأول؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛
- السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيدة رئيسة الجلسة: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، عملا بأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16ـ12، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، وأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة المرعية في الموضوع، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا إلى الردود عليها.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد عباس بوعمامة ليطرح سؤاله الشفوي الموجه إلى السيد الوزير الأول فليتفضل مشكورا.

السيد عباس بوعمامة: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة، بعد بسم الله الرحمـن الرحيم؛

السيدة رئيسة الجلسة،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

يشرفني أن أطرح على معالي الوزير الأول السؤال الشفهي التالي نصه:

معالي الوزير،

إن الوضع الاقتصادي الحالي للدولة الجزائرية يتطلب منا تشجيع الاستثمار والتجارة الداخلية خاصة في المناطق الحدودية، إلا أن بعض التعليمات تثبت العكس مثلما هو حاصل اليوم في ولاية إليزي، بحيث إن هناك تعليمة وزارية تجمد السجلات التجارية للبيع بالجملة في المناطق الحدودية.

السؤال المطروح:

– لماذا تم تجميد السجلات التجارية في هذه المناطق ومتى سيتم رفع هذا التجميد؟

– ألا ترون أنه يجب على الحكومة وضع استراتيجية في هذه المناطق لكي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني؟

تقبلوا منا عبارات التقدير وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان لتقديم

الجواب على السؤال، نيابة عن السيد الوزير الأول فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان (نيابة عن السيد الوزير الأول): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيدة رئيسة الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة، المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم مرة ثانية،

نيابة عن السيد الوزير الأول، أود في البداية أن أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد عباس بوعمامة عضو مجلس الأمة على طرحه هذا السؤال الشفوي الوجيه، والذي يتمحور حول مسألة تجميد ومنع السجلات التجارية لأنشطة البيع بالجملة في المناطق الحدودية وضرورة وضع استراتيجية تتعلق بتنمية هذه المناطق. في هذا السياق، وعلى ضوء القرارات المتخذة في إطار الحفاظ على مصالح البلاد وحماية للاقتصاد الوطني لاسيما ما تعلق بمحاربة ظاهرة التهريب عبر الحدود تقرر إطلاق عملية لمراقبة وتطهير السجلات التجارية لأنشطة البيع بالجملة في الولايات الحدودية للوطن وذلك بعد تسجيل انتشار ظاهرة التهريب عبر الحدود للمواد الغذائية خاصة المدعمة منها.

والجدير بالذكر في هذا المقام، أن قيام البعض من تجار الجملة باستصدار سجلات تجارية للتجارة بالجملة دون ممارسة نشاط فعلي على مستوى المحلات المصرح بها في دفاترهم يشكل تحايلا صريحا على أحكام القانون، لما فيه من قدرة على استعمال تلك السجلات التجارية من أجل الحصول على كميات معتبرة من المواد الغذائية وتهريبها للبلدان الحدودية المجاورة وهذا ما أثبتته المعاينة الميدانية حيث تم إحصاء 6756 سجلا تجاريا ينشط في مجال التجارة بالجملة على مستوى الولايات الحدودية للبلاد، على إثرها تم مراقبة 5825 تاجر جملة وتبين أن 5021 تاجرًا من بينهم غير متواجدين بالمحلات التي تم التصريح بها لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري، مما عرقل عملية تحديد مكان ممارستهم لنشاطهم وأثبت مخالفتهم لأحكام القانون 04 ـ 08، المؤرخ في 14 غشت 2004 المعدل والمتمم، والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.

كما تبين أثناء القيام بهذه العملية تسجيل عدد معتبر من السجلات التجارية للتجارة بالجملة في مناطق نائية وقليلة السكان لا تحتاج في الحقيقة إلا لبعض تجار التجزئة، مما يدل على أن أغلب هذه السجلات التجارية تستغل للاستفادة من كميات معتبرة من المواد الغذائية تتجاوز حاجيات سكان تلك المناطق.

وفي هذا الإطار وحرصا من السلطات العمومية على التطبيق الصارم للأحكام القانونية السارية المفعول ومكافحة التهريب بمختلف أشكاله خلال مواصلة جهود تطهير السجلات التجارية للبيع بالجملة، تم تقرير تدابير تحفظية وعقابية ضد التجار المخالفين وفقا لأحكام القانون حيث تم تحرير 3478 محضر متابعة قضائية ضد التجار المخالفين وإيداعها لدى الجهات القضائية المختصة.

إيداع طلب تسجيل 1016 تاجرًا ضمن البطاقية الوطنية للغشاشين.

– إيداع 934 طلب شطب من السجل التجاري لدى الجهات القضائية المختصة، وعلاوة على ذلك اتخذ المركز الوطني للسجل التجاري الإجراءات الضرورية لتجميد عمليات التجميد في نشاط البيع بالجملة على مستوى الولايات الحدودية التي تعرف تشبعا في هذا النشاط دون أن يؤثر ذلك على عملية تموين المواطنين للولايات المعنية بمختلف المواد الغذائية الأساسية والحيوية التي يحتاجونها وذلك إلى غاية الانتهاء من عمليات تطهير نشاط التجارة بالجملة، وهذا يستوجب التأكيد أن جهود السلطات العمومية متواصلة وحثيثة من أجل محاربة ظاهرة التهريب التي باتت – بالفعل – تلحق أضرارا وخيمة بالاقتصاد الوطني والقضاء عليها، أما بشأن مسألة وضع استراتيجية وطنية من أجل تنمية المناطق الحدودية بالبلاد فنشير إلى أن مجهودات الدولة في هذا المجال تتمحور أساسا حول جعل هذه المناطق أكثر نموا وجاذبية من الناحية الاقتصادية والتجارية.

في هذا السياق، من المفيد الإشارة إلى أن هذه المناطق قد استفادت من عدة برامج تنموية لاسيما البرنامج الخاص

لتنمية وتطوير مناطق الشريط الحدودي للولايات وذلك بتمويل من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية حيث قدر الغلاف المالي بـ 4478 مليار دينار لفائدة 11 ولاية تابعة للجنوب والهضاب العليا، كما استفادت هذه المناطق من أغلفة مالية معتبرة وجهت خصيصا لتهيئة التجزئات العقارية الاجتماعية المنشأة، كما خصص لها مبلغ مالي قدرت قيمته بـ 17.1 مليار دينار بغرض التكفل بأشغال فتح المسالك نحو التجزئات المنشأة وإنجاز الطرق والربط بالمياه الصالحة للشرب وشبكة التطهير فضلا عن تموين مناطق النشاطات على مستوى البلديات في إطار عمليات توفير العقار الصناعي وترقية الاستثمار والإنتاج الوطني وتمويل عمليات الدراسة الخاصة بمناطق النشاط الجديدة وأشغال تهيئة المناطق الخاصة بالنشاط الموجودة أصلا والتي قدرت قيمتها بـ 2.5 مليار دينار.

في الأخير، نؤكد أن السلطات العمومية تولي اهتماما بالغا بمسألة تحسين الموارد المالية للبلديات الحدودية وذلك من خلال تخصيص ـ بموجب أحكام المادة 37 من قانون المالية لسنة 2017 ـ حصة على الرسم على القيمة المضافة للعمليات المحققة عند الاستيراد مباشرة لفائدة البلديات المتواجدة بها المكاتب الجمركية الحدودية البرية علما أنها كانت تعود سابقا لصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

تلكم هي عناصر الإجابة التي وددت ـ نيابة عن الوزير الأول ـ إفادتكم بها.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أسأل السيد عباس بوعمامة هل يريد التعقيب على جواب السيدة الوزيرة؟

السيد عباس بوعمامة: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة.

بالنسبة لرد السيد الوزير الأول من خلال السيدة الوزيرة، المواطن المتواجد في المناطق الحدودية أظن – بالنسبة لنا – ليس لديه أي ذنب.

أنتم تعلمون أن التجارة بالتجزئة، أو أنه لما يدير شخصٌ تجارة بالجملة مثلا في ولاية إليزي، أنتم تعلمون أن الأسعار تكون منخفضة مقارنة مع التجارة بالتجزئة.

تمنينا في هذا الرد.. كنتم على الأقل.. لأن سياسة التجميد الجديدة هذه ـ بكل صراحة السيدة الوزيرة ـ أتعبتنا!!

إذا كان تجميد المشاريع بالإضافة إلى تجميد السجلات التجارية للبيع بالجملة، فأظن أنه ليس للمواطن المتواجد في هذه المناطق ذنب بسبب أنه يسكن في منطقة حدودية.

وإذا أردنا أن نصنف المناطق الحدودية أنا أظن أنّ ولاية إليزي ليست من المناطق التي تعاني من تهريب المواد الغذائية، لا توجد بها هذه الظاهرة.

إذا كان فيها ظاهرة أخرى لتهريب أمور أخرى ممكن، ولكن تهريب المواد الغذائية ليس موجودًا في هذه الولاية.

نحن تمنينا اتخاذ إجراءات وآليات قبل التجميد، هناك عدة حلول وعدة آليات قبل أن تتخذ قرار التجميد، لأن هذا القرار سهل، قال جمد!!

نحن تمنينا أنه قبل أن تتخذوا قرار التجميد أنكم تراعون ظروف الناس المتواجدين هناك، ويبقى التهريب، هناك جهات مختصة تتكفل به وليس المواطن الذي يدفع ثمن إغلاق محلات البيع بالجملة ويبقى يعاني من غلاء المعيشة وغلاء الأسعار وأنتم تعرفون هاته الأمور.

نحن نثمن القرارات الشجاعة التي اتخذها وزير السكن ووزير التجارة، هي قرارات هامة وشجاعة، ولا بأس، نثمن هذه القرارات ولكن القرارات التي ليست صائبة نحن نقول بأنها قرارات غير صائبة.

إذا كان الإنسان ينام ويستيقظ صباحا ثم يتخذ قرارا بتجميد المناطق الحدودية فأقول بكل صراحة إننا لم نستطع أن نقتنع به نحن كممثلين، عندنا دور كممثلي شعب، ولا نستطيع أن نقنع به المواطن، نحن نثمن القرارات الهامة التي تتخذها الحكومة والتي هي من هذا الجانب ولكن لابد لنا من قرارات، أقول لك بكل صراحة بوجوب رفع تجميد السجلات التجارية والبيع بالجملة في المناطق الحدودية هذا من جهة.

ومن جهة أخرى بالنسبة للتنمية في سؤالي لما قلت يجب على الحكومة وضع استراتيجية لهذه المناطق لكي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، أنا لا أتحدث عن سياسة التضامن لأنه خلال الرد ذهبنا إلى بعض الأرقام، نحن سياسة التضامن هذه تجاوزناها.

نحن نرى في سياسة هذه المناطق تساهم في الاقتصاد الوطني لا نتحدث على سياسة التضامن، سياسة الدعم هذه السياسة تجاوزناها، تجاوزها الوقت.

اليوم نرى السياسة التي تساهم في الاقتصاد الوطني، إذا كانت هذه المناطق الحدودية، هناك دول الجوار، هناك دول مثل النيجر ومالي، مثل ليبيا، مثل تونس، إذا كانت هذه المناطق تملك مواد فنحن نشجع المستثمرين ونشجع المنتجين المحليين، إذا كانت فيه مواد تصدر لهذه الدول يتم اتفاق بين هذه الدول ودولتنا في هذه المناطق من أجل تموين هذه الدول بالمواد، وأما إذا كنا نقول بأننا نشجع المنتجين ونشجع المستثمرين المحليين ثم نقفل عليهم في المناطق الحدودية ولا نعطي السجلات التجارية للبيع بالجملة، فأين سيبيعون بضاعتهم؟ نحن لم نفهم! وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة مجددا للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة: شكرا، أتوجه إلى السيد العضو لإفادته بالمعلومة الآتية:

التجميد لم يأت لمعاقبة التجار ولا سكان المناطق الحدودية، بل جاء بغرض ترشيد أو عقلنة منح السجلات التجارية حتى تقضي السلطات المكلفة بمراقبة ذلك على تهريب السلع المدعمة خارج الحدود الوطنية.

وكذلك أشير أن سكان الجنوب لا يموتون جوعًا، بل هم ينشطون في قطاع التجارة بالجملة وعددهم كاف لتلبية حاجيات سكان المنطقة حاليا من المواد الغذائية وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد بلقاسم قارة ليطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير السكن والعمران والمدينة فليتفضل مشكورا.

السيد بلقاسم قارة: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة نائب رئيس مجلس الأمة، رئيسة الجلسة،

السيد معالي وزير السكن والعمران والمدينة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الموضوع: سؤال شفوي.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

السيد الوزير،

لقد خطت الجزائر خطوات عملاقة في ميدان السكن بفضل البرامج التي سطرتها الحكومة للقطاع عبر مختلف الصيغ، ومنذ إشرافكم على هذه الدائرة الوزارية الهامة، عرف القطاع قفزة نوعية من حيث عدد المشاريع المنجزة وتلك الجاري إنجازها.

ولقد كان لولاية المدية حصة معتبرة من هذه البرامج، كما كان لحرصكم ومتابعتكم الشخصية لهذه المشاريع كبير الأثر من ناحية الإنجاز واحترام آجال التسليم، لكن الملاحظ في عديد المشاريع السكنية على مستوى الولاية هو الغياب شبه الكلي لأشغال التهيئة الخارجية وكذا مشاريع البنى التحتية المرافقة، فهناك مناطق سكنية ضخمة في ولاية المدية على غرار ذراع السمار بـ 2400 مسكن، عين الجردة 2332 مسكن، ومشروع 1657 مسكن بالجهة الجنوبية بقصر البخاري، حي أول نوفمبر 1058 مسكن، حي الشرفة 1016 مسكن، وغيرها، هذه الأحياء تعاني غيابا تاما للمرافق الأساسية كالمدارس والعيادات والمرافق الجوارية، ما يحولها لأحياء مراقد وليست أحياء سكنية.

السيد الوزير،

لماذا لا يتم الحرص على أن تجري عملية إنجاز المرافق الجوارية بالموازاة مع عملية إنجاز السكنات؟ وماهي الإجراءات التي تنوي مصالحكم الوزارية اتخاذها لتدارك وتصحيح هذه الوضعيات؟

وتفضلوا ـ معالي الوزير ـ بقبول فائق الاعتبار والتقدير.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة نائب رئيس مجلس الأمة، رئيسة الجلسة،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الحضور.

أولا، شاكرٌ للسيد بلقاسم التقييم الإيجابي للقطاع، أما بالنسبة لتساؤله أو السؤال، أشير فقط أن ما قاله يتماشى تماما مع ما قرره فخامة الرئيس على أساس أن ننتهي نهائيا من الأحياء المرقدية.

كل ما في الأمر هو أن ما منح لولاية المدية التي هي من أهم الولايات وبالأخص هي واجهة من الواجهات وهنا أفتح قوسا، وأنا قلتها وأكررها للمرة الثانية والثالثة، قمنا بيوم دراسي وطني للعمران في المدية من أجل النمط الذي تبعثه ولاية المدية للأصالة، نمط بناء يتماشى مع شخصيتنا العربية، الإسلامية والأمازيغية.

وسننوه بالمجهودات المبذولة في المدية، كل ما في الأمر أن ما منح في المدية في الخماسي الأول 2005 ـ 2009 هو: ما يقارب 800 مليار سنتيم من أجل التهيئة.

في الخماسي 2010–2014 منح لها ما يقارب 512 مليار سنتيم من أجل التهيئة، أتفق معك أن هذا غير كاف، وبالأخص أن هذه الأحياء جاءت من بعد برامج التهيئة.

حاليا، الوضع المالي اقتضى تجميد بعض المشاريع إلا الأولويات، ونحن توصلنا مع السيد الوزير الأول إلى قرار – يعني بالتقريب – خارج عن العادة وهو أن تسجل المرافق، مرافق التعليم ومرافق أخرى وبالأخص مرافق التعليم: الابتدائي، المتوسط والثانوي أن تسجل باسم وزارة السكن وهذا الشيء جار اليوم.

بالنسبة لنماذج الأحياء، عندنا نماذج بعدد المدارس الابتدائية، ونفس الشيء في سيدي عبد الله، في بوينان، وفي مناطق أخرى.

بالنسبة للمدية هناك 35 مرفقا عموميا مبرمجا في مخططات شغل الأراضي، تحتوي هاته المرافق على 5 مساجد، 99 تجهيزا عموميا، 38 اعتبرت ذات أولوية وتخص 12 مدرسة ابتدائية، 5 ثانويات، 5 إكماليات و4 مقرات للأمن، 12 روضة للأطفال.

حاليا وحسب المشاريع المبرمجة، يوجد مشروع 2400 سكن عمومي إيجاري، لأن السكنات الإيجارية ليست من نوعية عدل أو ترقوي عمومي بذراع السمار والتي بلغت نسبة إنجاز 50٪ وتم تجهيز المقر وأعطيت الأولوية لأربعة مشاريع وهي:

3 مدارس وثانوية وهي في طور الإنجاز أو طور الانطلاق لأننا نعمل حسب ما تعطينا وزارة المالية، ولكننا أخذناها بعين الاعتبار وأخذنا بعين الاعتبار كذلك عدد السكان.

أعتقد أن 3 مدارس وثانوية في الظرف الحالي عدد كاف، لأن الثانوية تمتص العجز الموجود حتى في الأحياء الأخرى المجاورة.

بالنسبة لمشروع 2332 مسكن عمومي، إيجاري، في عين الجردة والذي بلغت نسبة الإنجاز به 60٪ من بين 27 تجهيزا المقرر إنجازها، فقد أعطيت الأولوية لـ 10 مشاريع وهي 3 مدارس ابتدائية وإكماليتين، وثانوية واحدة، ومقر أمن حضري و3 رياض للأطفال.

هذه مبرمجة وهي في المناقصة أو في طور الإنجاز.

مشروع 1657 مسكن عمومي إيجاري بقصر البخاري والذي بلغت نسبة إنجازه 30٪ من بين 31 تجهيزا المقرر إنجازها أعطيت الأولوية لـ 8 مشاريع وهي مدرستان ابتدائيتان، إكمالية واحدة، ثانوية واحدة، ومقر واحد للأمن الحضري و3 رياض للأطفال.

مشروع 1316 مسكن عمومي إيجاري بالشرفة (البرواقية) عوض 1016 مسكن الذي بلغت به نسبة الإنجاز 80٪ من بين 15 تجهيزا تقرر إنجازها وأعطيت الأولوية لـ 8.

وهي مدرستان ابتدائيتان، إكمالية واحدة، مقر واحد للأمن الحضري و3 رياض للأطفال.

هذه بصفة عامة المشاريع التي دخلت في أولوية الحكومة نظرا للقرار الذي اتخذ لتجميد بعض المشاريع غير ذات الأولوية.

إذن المدية محظوظة؛ أخذت قسطها من تسريح بعض المشاريع بصفة استعجالية وأضيف وهذا قرار اتخذناه أمس: طلبنا من السلطات الولائية لم أمورها ومنحنا للمدية 1500 سكن ريفي، لأننا نعتقد أن المدية يلائمها السكن الريفي لأنها منطقة جبلية وفلاحية وهي أفضل من هذه الأحياء التي تسبب الاكتظاظ ولا تتماشى كثيرا مع الطابع العمراني لها، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد بلقاسم قارة هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدتي رئيسة الجلسة، وأشكر معالي السيد وزير السكن والعمران والمدينة على عناصر الإجابة التي جاء بها في معرض السؤال الذي طرحته، وأغتنم هذه الفرصة ـ وإن جاءت متأخرة ـ لأهنئ الوزير على الثقة، ثقة فخامة رئيس الجمهورية في شخصه، وتكليفه بتسيير وزارة التجارة إضافة لمهامه في وزارة السكن.

كما أشكر معالي الوزير على إيفائه بوعده تكلفه بملف برنامج سكنات عدل بولاية المدية.

أما بخصوص السؤال المطروح اليوم، فأقول إن انعدام المرافق الجوارية التي تعرفها الأحياء السكنية المذكورة في ولاية المدية ليست خاصة بها وحدها بل هو حال الكثير من الأحياء السكنية في مختلف ولايات الوطن.

فقد أصبحت ظاهرة إنجاز الكثير من المشاريع السكنية دون مرافق جوارية طريقة سائدة وشائعة في الإنجاز وبمجرد استلام هذه المشاريع تطرح انشغالات صحية وتربوية ورياضية واجتماعية وأمنية أيضا بسبب غياب المرافق ما يجبر السلطات على مسابقة الزمن من أجل استدراك هذه النقائص.

بل وصل الأمر إلى درجة أن هناك أحياء تشقها الطرقات السيارة وتعاني أخطارًا مميتة في ظل غياب الممرات العلوية للراجلين ما يتسبب في كثير من حوادث المرور، وكنا نتمنى أن تؤخذ الاحتياجات الأساسية بعين الاعتبار مع انطلاق إنجاز أي مشروع سكني حيث ننجز ونتسلم مجمعات سكنية متكاملة والغريب أن الدولة في السبعينات كانت تعتمد هذا النهج في إنجاز مشاريع سكنية، أقصد النهج المتكامل في الإنجاز حتى في القرى الاشتراكية، النموذجية، حيث كان الحرص قائما على توفير أهم الأساسيات في كل مشروع سكني.

فنحن نجد أنفسنا اليوم أمام ظاهرة إنجاز مجمعات سكنية أشبه ما تكون بالمراقد، زد إلى ذلك، غياب اللمسة الجمالية في إنجاز المجمعات السكنية حتى أصبح معظم هذه المشاريع متشابها لدرجة التطابق في معظم مناطق وجهات الوطن.

فأرجو أن تؤخذ بعين الاعتبار هذه النقائص في المشاريع المستقبلية ومحاولة استدراك وتوفير ما يمكن توفيره من هذه الأساسيات في المجمعات السكنية القائمة وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.. أرى أن معالي الوزير لا يرغب في ذلك، إذن نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد عبد الحليم لطرش فليتفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد عبد الحليم لطرش: شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام:

لقد عرف قطاع السكن بالجزائر تطورا كبيرا بفضل السياسة الرشيدة المتبعة من طرف فخامة رئيس الجمهورية في هذا القطاع، التي تجسدت بتوزيع مئات الآلاف من السكنات بمختلف الصيغ، وما رافقها من إجراءات تنظيمية وقانونية لكيفية توزيعها على مستحقيها، على غرار المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 142، المؤرخ في 11 مايو 2008، الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري الذي أبدى نجاعة في ذلك، لكن التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد تفرض إعادة النظر في بعض البنود وتوضيح أخرى وفق الملاحظات والنقائص المسجلة في تنفيذه على غرار تحديد مفهوم الدخل العائلي وقيمته وكذا تركيبة اللجنة الدائرية ومعايير التنقيط، وعمل لجنة الطعن، وغيرها من النقاط الأخرى.

وعليه نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال التالي:

– لماذا لايتم إعادة النظر في هذا المرسوم أو على الأقل تعديله حتى يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والواقع المعيش للمواطن؟

شكرا والسلام عليكم.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد عبد الحليم لطرش؛ والكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمـن الرحيم.

سيدتي رئيسة الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أنا شاكر السيد عبد الحليم لطرش لطرح هذا السؤال الذي يتداول بالتقريب منذ سنة هنا في مجلس الأمة وفي المجلس الشعبي الوطني.

فكلما سنحت فرصة يطرح هذا السؤال.

أنا أعتقد أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في تصنيف السكن، لا يوجد حل آخر من غير التصنيف حسب الدخل، أولا نبدأ بالريفي الذي هو الشغل الشاغل لفخامة الرئيس بحيث ـ تقريبا ـ الشيء الذي سجل في ميدان السكن الريفي يساوي نصف أو ثلثي ما سجل في السكن الاجتماعي الإيجاري، لأسباب أنتم تعرفونها، المأساة التي عاشتها البلاد وضرورة التطور الريفي إلى آخره.

من بعدها يأتي مباشرة السكن الاجتماعي لذوي الدخل الضعيف وإلا لن يصبح اجتماعيا!!

الإنسان الذي عنده دخل أكثر مرة ونصف من الحد الأدنى للأجور يعني ممكن أن يتوجه إلى نمط آخر من السكن الذي هو «عدل» وبالتقريب هو سكن المواطن الذي عنده 24000 دج حتى 10.600 دج فهذا يدفع ثمن مسكنه كله بالتقسيط وصحيح ولكنه يدفع ثمن السكن.

بينما المواطن الذي عنده مرة ونصف الحد الأدنى للأجور لا يدفع إلا الكراء وهو رمزي بحيث إن أعلى كراء عندنا لا يتجاوز 1800 دج، ولا يسددونه!!

وكان سبق لي في هذه القاعة وفي أماكن محترمة أخرى أن قلنا إن الإيجار يدفع بنسبة 30 أو 35٪ ونطالب بإعادة الترميم وإعادة التهيئة... إلخ.

وحتى الكراء، بعض دواوين الترقية لا تملك أموالا لتدفع لموظفيها أجورهم لولا دعم الخزينة، إذن إعادة النظر في التصنيف أدخلنا في متاهات أخرى والتي ربما حاليا ليس باستطاعتنا أن نتحملها:

أولا ماليا وثانيا من ناحية العدد.

ممكن أن يراجع هذا المرسوم ولكن لن نرفع السقف المالي أو الدخل للاستفادة من سكن اجتماعي.

السكن الاجتماعي يبقى سكنا اجتماعيا وسكن الطبقة الوسطى الذي هو السكن بالإيجار أي البيع بالإيجار فيبقى كذلك.

شيء آخر، يعني الموظفين وغير الموظفين حتى في القطاع الخاص والذين دخلهم يتجاوز 10.600 ملايين سيتوجهون إلى السكن الترقوي العمومي، وإذا لم نقم بهذا التصنيف يُصبح كل شيء اجتماعيا، أنت تعلم لما نقول زد 1400 فالآخر يقول عندي 1600 فقط..

نحن قلنا سنقضي على الأزمة مثلما أمر به فخامة الرئيس والشيء الذي قررته الحكومة في نصوصها: التدابير المالية وتسجيل المشاريع تقريبا نحن على وشك القضاء على أزمة السكن الاجتماعي، يبقى لنا نسبة 350 ألف، 400 ألف مواطن من الممكن أن تسجل مشاريعهم وننجزها وكذلك العمليات التي برمجناها في الهضاب وفي الجنوب.

بالتقريب السكن الاجتماعي يعوض بتوزيع قطع الأراضي وتكون المساعدة المالية للدولة وهذا ما سيخفف عنا الأزمة في هاته المناطق النائية، الهضاب والجنوب.

ربما في يوم من الأيام ستتحسن الوضعية المالية وقد نعيد النظر في الموضوع وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد الحليم لطرش، هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد عبد الحليم لطرش: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة، شكرا للسيد الوزير على هذا الرد ولكن لما تكلمت عن مفهوم الدخل فيما يخص المرسوم حقيقة هو محدد بـ 24000 دينار، ولكن على مستوى اللجان لما يقدم مواطن كشف الراتب في ملف الاستفادة بـ 24500 دينار يقصى الملف!!!

بالمقابل نجد مواطنين ربما يعملون في التجارة الموازية غير المصرح بها يدرس ملفه لأنه غير مصرح والأكثر من ذلك سيستفيد من 30 نقطة إضافية، يعني هنا نجد مفارقة.

مواطن عنده دخل غير مصرح به يتعدى هذا المبلغ سيستفيد من سكن، ومواطن موظف يقصى ملفه إذا زاد مرتبه عن 24.000 بـ 500 دج!!

هذه ملاحظة مهمة على مستوى اللجان الدائرية.

النقطة الثانية المطروحة فيما يخص تحيين البطاقية الوطنية للسكن، فيها على كل حال الاستفادات ولكن أصحاب رخص البناء، أصحاب البناءات في إطار قانون التسوية لا يحينون في هذه البطاقة.

أتكلم عن لجان الطعون أو اللجنة الدائرية لما تشهر قائمة الاستفادة تتكلم عن إعداد قائمة إضافية ولكن هذه القائمة الإضافية لا تنشر وتصبح غير قابلة للطعن.

ضف إلى ذلك يعني بعض المفارقات بين لجنة دائرية ولجنة أخرى، يعني هذا المرسوم فيه بعض الفراغات القانونية غير الواضحة.

كل لجنة دائرة تفسر على حساب تصورها فنجد بعض المفارقات بين لجنة وأخرى.

أردت أن أثير هاته النقطة المهمة، أنا لم أتكلم عن إعادة النظر ولكن تكلمت عن بعض المفاهيم وبعض النقائص الموجودة في هذا المرسوم، شكرا سيدتي.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد عبد الحليم لطرش؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا سيدتي، السيد لطرش كلامه صواب، أنا أشاطرك الرأي.

ربما تسلل بعض الأشخاص بين الملفات، هذا الشيء جاري عندنا حتى في «عدل» لأن الأمر المضبوط عندنا ولا غبار عليه هو القطاع العام، يأتيك بكشف الراتب للقطاع العام بالسنتيم.

هناك تحايل فيما يخص رواتب القطاع الخاص، لقد اتفقنا مع الضرائب، مع (CNAS)، مع الداخلية ودخلنا في بطاقيتهم كي نراقب محاولة التسلل هذه لناس عندهم دخل أقوى وغير مؤهلين وعددهم كثير، وبعض القضايا هي في العدالة اليوم، يقول لك ما دخلكم؟ (CASNOS) وعندي ماعنديش.. وليست قضية (CASNOS)، إيتني بوثيقة تثبت أنك تتقاضى 45.000 دينار، وأنك غير مسجل في بطاقية (CNAS).

ربما أنت غير مصرح بك، وإذا كنت مصرحا بك فليس بهذا الراتب والشركة التي أعطت لك هذا البيان لمرتبك لا وجود لها، لا يدفع ضرائب ولا هي موجودة!!

إذن بالنسبة لبرنامج «عدل»، نحن دخلنا في التفاصيل، وأتفق معك بالنسبة للسكن الاجتماعي وهاته الأمور محلية.

أتفق معك في شيء أن المرسوم ونظرا لتجربة سنوات وسنوات، لابد أن يراجع، ليس من ناحية التسقيف ولكن من ناحية الإجراءات.

هذه أتفق معك عليها وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: نبقى دائما مع قطاع السكن والعمران والمدينة والكلمة للسيد مصطفى جغدالي، فليتفضل لطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد مصطفى جغدالي:

السيدة رئيسة الجلسة المحترمة،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

السيدات والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16ـ12، المؤرخ في 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة السؤال الشفوي التالي نصه:

سيدي الوزير،

لقد استفادت ولاية المسيلة من حصة «عدل 2» موزعة كالتالي: 400 مسكن ببلدية سيدي عيسى، 500 مسكن ببلدية بوسعادة، و1000 مسكن ببلدية المسيلة، حيث انطلقت الأشغال في كل من بلديتي سيدي عيسى وبوسعادة، بينما لم يتم الانطلاق في الأشغال ببلدية المسيلة إلى غاية يومنا هذا.

سيدي الوزير،

متى يتم الانطلاق في أشغال إنجاز سكنات «عدل 2» ببلدية المسيلة، وهل يمكن تقديم حصة إضافية من هذه

السكنات، بالنظر إلى العدد الكبير من الطلبات والذي يفوق 5000 طلب؟ ومن هي المديرية المسؤولة عن إنجاز هذا البرنامج من السكنات؟

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا للسيدة الرئيسة.

شكرا للسيد مصطفى على السؤال، سؤال وجيز وواضح والجواب يكون وجيها وواضحا.

لن أتطرق لما استفادت منه ولاية المسيلة، لأنني تشرفت يوما ما بكوني أمينا عاما فيها، في الثمانينيات.

إذن التسجيل، نرجع فقط «لعدل» ولا أتحدث عن الباقي.

تم تخصيص هذه الحصة التكميلية من أجل الاستجابة لعدة عوامل.

في البداية لما فتحنا التسجيلات في 2013، عبر الإنترنت لأن المسيلة لا يعنيها «عدل 1» هي عندها «عدل 2» فقط، التسجيلات وصلنا لأعداد بالتصفية مع البطاقية، ووصلنا اليوم للعدد الإجمالي الذي يتراوح بالتقريب بين 440 و450 ألف والتصفية مازالت سارية، نسيت أن أجيب الأخ، هي تدخل في برنامج «عدل» وهو أنه كل ما نصحح وضعية 08ـ15 و08ـ15 يدخل في البطاقية.

أدخلنا الآلاف في البطاقية، والآن نصحح وضعية من يملك «فيلا»، الذي ليس له الحق في السكن الاجتماعي... نحن نصحح يوميا في بطاقيتنا.

لقد سجل لنا السيد الوزير الأول مؤخرا 120 ألف سكن، هذا الذي كان عجزًا مابين المكتتبين الذين دفعوا الشطر الأول وعدد السكنات التي كانت مبرمجة.

كان عندنا عجز بـ 120 ألف وغطيناه، إذن هنا أخذنا الأعداد النهائية لكل ولاية وأضفنا إليهما الشيء الذي كان ناقصا.

بالنسبة للمسيلة، الأوامر بالدفع التي تم تنفيذها والتي تخص 3400 مكتتب من بين 3991 وليس 50000 عدد الطلبات في المسيلة 3991، غطينا منها 3400 وبقي فيها عجز بـ500، والبطاقية مازالت شغالة وأعتقد أننا لم نتجاوز العدد الذي أعطيناه للمسيلة.

إذا تجاوزنا هذا العدد رغم البطاقية ورغم كذا، ففائض الولايات الأخرى بسبب البطاقية ممكن أن نكمل بها 200 أو 300 أو 400 الباقية.

فيما يخص التوزيع الداخلي في كل ولاية، السلطة المحلية هي على دراية بسعر العقار وحسب الشيء الذي تراه هي عادلا بالنسبة للتوزيع.

نحن لا نتدخل فيه كثيرا، هناك بعض الولايات الكبرى كوهران، عنابة، قسنطينة التي عندها ضغط في الدوائر، أكثر من مقر الولاية.

أما من ناحية الإنجاز، فكل مؤسسات الإنجاز عيناها وبالنسبة لمسيلة سأعطيك:

ـ عندنا 500 مسكن في بوسعادة أوكلت لمؤسسة جزائرية والأشغال جارية فيها.

ـ 600 مسكن في سيدي عيسى، أوكلت لمؤسسة جزائرية والأشغال جارية فيها.

ـ 1000 مسكن بالمسيلة أوكلت لمؤسسة هندية (KMC Construction) والتي فعلا تسجل تأخرا في انطلاق الأشغال كما هو مذكور في سؤالك، فأصبحنا نتحفظ، ونتحمل في بعض الأحيان ونتفاوض معهم لأنه إذا فسخنا الصفقة سنضيع عاما آخر، نضيف شهرا أو شهرين، هم عندهم أسباب، وذلك خير من أن نضيع 6 أشهر أو 7 في مناقصات أو في كذا أو كذا وليس فيها فائدة وهذا ما جرى لنا في ورقلة وفي ولايات أخرى.

ألغينا الصفقات مع السعوديين، ومع الإيرانيين، وانطلقنا مرة أخرى في المشاريع.

على كل حال ما دمت قد طرحت السؤال، إذا كان هناك نزاع لا يحل دعونا نتفاهم معهم وإذا كان نزاعا يحل نتركهم يكملون ولو تأخرنا 3 أشهر أو 4 أشهر أو 5 أشهر...

بالنسبة للتأخر المسجل في انطلاق أشغال هذه السكنات يعني 1000 التي ذكرتها من قبل فهو يعود أساسا إلى فسخ العقد على حساب المؤسسة الهندية التي يجرى حاليا التفاوض لاستبدالها، نحن حاولنا معهم، كي لا نضيع الوقت، لأن كل فسخ يكلفنا 6 أو 7 أشهر إضافية.

أعتقد أنه لم يبق كلام معهم ولكن كي تسجلوها أنتم

كممثلين، إذا فسخنا عقودهم فسنضيع 4 أو 5 أشهر والأمور ستتغير بالنسبة للدراسة.

بالنسبة للأسعار والصفقة فيجب أن تمر أمام الحكومة... إلخ، أما بالنسبة لإنجاز هذه البرامج أعتقد أنني أجبت.

بقيت هذه 600 و1000 التي هي متأخرة فقط والباقي هو على وشك الانطلاق فهي مشاريع جديدة.

120 ألف سكن هذه متى أعطوها لنا؟ نحن في شهرين ونصف، 3 أشهر وزعناها وفيه أمور فأنت تعلم أن «عدل» يتكفل بها القرض الشعبي الوطني وليس الخزينة.

القرض الشعبي الوطني في بعض الأحيان عنده فائض وفي بعض الأحيان عنده نقص لأنه لا يُموّل السكن فقط بل الصناعة، والنقل كذلك، هذا جانب تقني وليس تهربا من سؤالك.

في كل يوم، وأسبوعيا نحن في مفاوضات من أجل إكمال هذا البرنامج، ليس فقط في المسيلة بل بصفة عامة وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد مصطفى جغدالي هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد مصطفى جغدالي: نشكر السيد معالي الوزير على الإجابة الشاملة والكاملة ولكن أعلم سيادتكم أن الطلبات كثيرة في ولاية المسيلة وتتجاوز الرقم المعتبر لكثرة الطلبات على سكنات «عدل» الصيغة الحسنة التي استحسنها المواطن.

سيدي الوزير، مكتتبو «عدل» في ولاية المسيلة ـ كما ذكرتم 3400 ـ الذين سددوا الشطر الأول والحصة الممنوحة هي 3100، إذن هناك عجز لـ 300، ولذا كان طلبنا إضافة حصة كي نغطي العجز وحصة إضافية بما أن المسيلة تشرفتم في مدة معينة لمدة 6 سنوات بأن كنتم أمينا عاما لها، وعدد السكان الحالي هو 1200.000 مليون ساكن وهو عدد معتبر والطلبات زادت بسبب استحسان السكان لصيغة «عدل» إذن نطلب حصة إضافية من سكنات «عدل».

سيدي الوزير، إعلموا أن الصيغة التي بموجبها تمنح هذه السكنات وآخذ كمثال 1000 سكن، بحيث يوجد 1000 و500 و400 حين يدخلون على الموقع الإلكتروني حصة 1000 الأولى لا يراعى فيهم شهادة السكن، لا يهم من سيدي عيسى أو من المسيلة أو من عين الحجل، لا يهم والمهم هو أنه مسجل في 1000 الأولى، إذن من حقه السكن.

المشكل المطروح، الموظف الذي يسكن في سيدي عيسى، هناك 100 كلم، هل يجب عليه أن يقوم باجتياز 200 كلم كي يعمل ويرجع إلى بيته؟ لابد من مراعاة شهادة السكن في هذه الحصة وليس فقط عندنا، بل في كامل التراب الوطني، في الترقوي العمومي، في جميع المناطق؟!

منطقيا، لابد أن تؤخذ شهادة السكن بعين الاعتبار في التوزيع وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: ليس ردا ولكن تكميلا لما قلته، بالنسبة لتسجيل «عدل 2» عندنا 3900 أي 4000، أنتم أعطيناكم 3400.

ما تبقى، نحن ليس عندنا زيادة، ما كان أعطيناكموه، إذا كان فيه برنامج إضافي أعيد: ستستفيد منه المسيلة، وإذا لم يتوفر برنامج إضافي نحاول في الولايات التي أخذت حقها اليوم في البطاقية، لأننا نسير على حساب الناس الذين دفعوا.

إذا كان فيه شيء إضافي في الهضاب العليا والجنوب فأنتم تعرفون أولويتها.

بالإضافة إلى أن مسيلة من الولايات المسموح فيها توزيع الأراضي والمساعدة المالية وليس عندي الرقم كي أعطيه لك ولكنه رقم هائل سواء في الجلفة أو في المسيلة أو في البرج أو في الأغواط وغيرها.

إن الناس اختاروا هذه الصيغة لأن تقاليدهم مع بناء المنزل، ولا يحبون العمارات.

إذن مع هذه الصيغة لتوزيع الأراضي وبالمساعدة المالية ربما سنبتعد عن ضرورة بناء سكنات اجتماعية لا تتماشى مع تقاليد الهضاب والحضنة.

هذا ما أضيفه لك، وقلت لك إذا كانت بطاقيتنا – رغم صرامتها – أقرت العدد في 3900 فيجب علينا أن نوازن الطلبات والمشاريع الممنوحة.

لا أعلم، سننظر في إمكانية استخدام فائض الولايات الأخرى، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا؛ نمر الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والنقل والكلمة للسيد نور الدين بالأطرش، فليتفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا للسيدة الرئيسة، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

سؤالي الشفوي موجه إلى معاليكم، معالي وزير النقل والأشغال العمومية، أقول فيه:

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمادتين 69 و76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

رغم النصوص القانونية الصادرة في قطاع النقل والمتعلقة بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها وآخرها القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 01 ـ 14، المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1422 الموافق لـ 19 غشت سنة 2001، ورغم المجهودات الجبارة المبذولة من طرف الدولة للحد من حوادث المرور وإرهاب الطرقات إلا أن حصيلة القتلى والجرحى في تزايد مستمر ومذهل، فلا الردع ولا الغرامات شفعت ولا النداءات والتحسيسات سمعت وأقنعت، فباتت تلك النصوص حبرا على ورق والأرقام مشهد يغنينا عن إعادة التذكير بها.

معالي وزير النقل والأشغال العمومية،

فهل فكرت وزارتكم في معايير تقنية معصرنة كبديل فعلي للحد من ظاهرة إرهاب الطرقات؟

شكرا على كرم إصغائكم.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل للرد على السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة رئيسة الجلسة المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

السيدات والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد نور الدين بالأطرش على طرحه للانشغال المتعلق بالمعايير التقنية المتخذة للحد من الحوادث المرورية.

بالفعل فإن الطريق لا يزال يحصد الأرواح يوميا، لكن ـ وللأسف ـ تشير الإحصائيات إلى أن 95٪ من حوادث المرور سببها العنصر البشري الذي لا يبالي بقوانين المرور ولا يحترم الإشارات المرورية خاصة ما تعلق بالإفراط بالسرعة؛ جاء القانون رقم 17 ـ 05، المؤرخ في 6 فيفري 2017، المعدل والمتمم للقانون رقم 01 ـ 14، والمؤرخ في 19 أوت 2001، المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها للحد من هذه المأساة أو على الأقل التقليص من حجمها وزيادة على الإجراءات الردعية فإن هنالك إجراءات تكميلية نحن بصدد القيام بها أو التحضير لها عن طريق التنظيم ونذكر منها ما يلي:

ـ مراجعة نظام إجراء الامتحانات النظرية للحصول على رخصة السياقة وذلك من خلال إدخال نظام معلوماتي.

– إشتراط مستوى تعليمي وخبرة مهنية بصفة ممرن لمنح الاعتماد لمدراس تعليم السياقة.

– إثراء برامج التكوين لمختلف أصناف رخص السياقة التي تم ضبطها على مستوى المركز الوطني لرخص السياقة.

– إعادة النظر في التكوين للحصول على شهادة الكفاءات المهنية والبيداغوجية لتعليم السياقة، والقرار قيد الدراسة على مستوى الأمانة العامة للحكومة.

– تطوير نظام المراقبة التقنية للمركبات على مستوى مراكز المراقبة التقنية عن طريق الربط إلى أجهزة المراقبة التقنية بجهاز إعلام إلى تحرير محضر المراقبة مباشرة.

– وتجنب تدخل العنصر البشري تفاديا لكل تزوير وحفاظا على مصداقية محاضر المراقبة، حيث إن هذه العملية تعرف نسبة تقدم تقدر بـ 75٪.

– إستحداث مخططات وزن المركبات ذات الوزن الثقيل على مستوى الطرق ومخارج المناطق الصناعية لتفادي الحمولة الزائدة، التي تلحق أضرارا بالطرقات.

– إشتراط تكوين تأهيل بالنسبة لسائقي نقل المسافرين والبضائع للسماح لهم بمزاولة المهنة وفي هذا الإطار، تم اعتماد 30 مدرسة و20 طلب اعتماد هي قيد الدراسة.

– وضع حيز التنفيذ جهاز مراقبة وتسهيل تسجيل سرعة مركبات نقل البضائع والأشخاص.

– إستحداث مركز تنظيم حركة المرور كتجربة ـ أولا ـ على مستوى الجزائر العاصمة لتسهيل حركة المرور بالمركبات والقضاء على الازدحام المروري مع إمكانية تعميم التجهيز على مستوى المدن الكبرى.

– إدراج نظام الرخصة بالنقاط بترشيد 24 نقطة.

أما أحسن رد لسؤالكم، فهو أن كل التفاصيل توجد في القانون الجديد وأظن أنه تم مناقشته هنا في مجلس الأمة وكنتم ـ مباشرة ـ مقررين في هذا الأمر، وكل التفاصيل الموجودة في القانون الجديد الذي نشر منذ أسبوع وهناك نصوص تطبيقية أيضا ستصدر هذا الأسبوع وأظن أنه هو أحسن رد وأظن العنصر البشري هو السبب الأساسي لحوادث المرور وشكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد نور الدين بالأطرش هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا للسيدة الرئيسة والشكر موصول لك معالي الوزير.

فعلا لقد كنت مقررا في هذه اللجنة التي درست هذا القانون وتم مناقشته مؤخرا في هذه السنة الجارية.

أنا بدوري لا أنكر المجهودات التي تبذلونها ولا أنكر المجهودات التي تبذلها الدولة في هذا القطاع وأقول أيضا بأنه رغم تحسين المحيط الحضري ورغم آلاف الكيلومترات التي أنجزت في الجزائر إلا أن الأرقام بدت مشهدًا مخيفا، المشهد يعبر عن نفسه!!

القانون رقم 01 ـ 14، المؤرخ في 19 أوت 2001، والذي عرف عدة تعديلات في 2004، 2009، وآخرها هذا القانون الذي تم مناقشته كما قلت وأسلفت الذكر في 2017.

تقريبا في نظري مست رخصة السياقة والسائق وعاقبت السائق والمركبة.

في حين ربما لم تول أهمية بالغة لنظام تكوين السائق، فنجد أن غياب سلطة ضبط مختصة لمراقبة مدارس السياقة ومراكز تكوين السائقين المحترفين مستحدثة.

زيادة على غياب قانون يحدد الأعوان المؤهلين لمعاينة المخالفات في مجال المراقبة التقنية والتي يقوم بها حاليا أعوان المؤسسة الوطنية للمراقبة التقنية وهم لا يملكون صفة الموظف العمومي، كون هذه المؤسسة ذات طابع تجاري وصناعي.

فضلا عن ذلك ـ معالي الوزير ـ تطرقت مؤخرا إلى نقطة جد مهمة وأعيد التذكير بها، وهي فيما يخص الردع، تصوروا معي كيف أن سائقا في حالة سكر يمتطي سيارته ولما يضبط يحال إلى المحكمة فيعاقب على أساس أنه جانح، مرتكب جنحة، وأنا لا أريد المقارنة بين الدولة الجزائرية والدول الأخرى.

لكن أقول إنه في دول أخرى يعاقب على أساس أنه يحاول القتل عمدا لأنه في غير قواه العقلية وهو متعمد فعل هذه الجريمة.

يقود سيارته وهو في حالة سكر ويرتكب حادث مرور ـ في بعض الأحيان ـ مميت وتعلق رخصة سياقته لمدة سنة أو سنتين!!

يعني فضلنا هذا المجرم على حساب مجتمع!!

كيف تمنحونه رخصة السياقة أو نعلقها لمدة سنة أو سنتين ولماذا لا تسحب نهائيا؟ هو تعمد ذلك ومسّ بالقانون!!

أكثر من ذلك، المهلات في الطرق، ليس لها معايير، تخرج في الصباح من مسكنك فتجد مهلا عند مسكنك رغم أن القانون يعاقب على ذلك!!

القانون أيضا يعاقب على هذه المهلات بطريقة غير قانونية ولكن سبل الردع غير موجودة.

فلماذا لا نوجد آلية تعاون مع وزارة العدل من أجل تجسيد هذه القوانين على أرض الواقع وبالتالي ما معنى أننا نأتي إلى هذا المنبر فنشرّع ونصوغ قوانين باسم الشعب الجزائري ورئيس الجمهورية ولا نطبقها على أرض الواقع؟

شكرا معالي الوزير على كرم إصغائكم.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: يا أخي، الرد على انشغالاتكم، كل هؤلاء الناس الذين يتصرفون خارج القانون الحل معهم هو تطبيق القانون!!

مجلس الأمة يصادق على قوانين الدولة الجزائرية، أنت وأنا وكل المواطنين، لما نكون سببًا لحوادث خارج القانون، يطبق علينا القانون.

الشيء الذي يهمني هو سؤالكم حول حوادث المرور، أنا أقول لك بأن السبب الرئيسي لحوادث المرور هو العنصر البشري بـ 95٪.

إذن الخمسة الباقية مردها ـ ربما ـ مشاكل تقنية أو مشاكل طرقات وغيرها، سنعالج أغلبية مشاكل القانون الجديد ردا على كل هذه الانشغالات، إذن سنشرف على التطبيق وهناك التكوين، هناك التحسيس، والردع، هذا هو الحل كي نتفادى هاته المشاكل، سأعطيك عدد الموتى وعدد الجرحى وهو: 55000 جريح في العام و4400 متوفى في العام، شيء عظيم! وما يكلف الخزينة العمومية هو 100 مليار دينار من جراء مشاكل حوادث المرور!!

إذن سنشرف وسنعمل ليلا نهارا، كي يطبق هذا القانون وهذا هو الحل ولا يوجد شيء آخر والجانب الردعي هو أيضا الحل وشكرا!

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا؛ نبقى مع قطاع الأشغال العمومية والنقل والكلمة للسيد سليمان زيان لطرح سؤاله الشفوي فليتفضل مشكورا.

السيد سليمان زيان: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

كل الحضور،

السلام عليكم.

السيد معالي وزير الأشغال العمومية والنقل، يشرفني أن أطرح عليكم هذا السؤال الذي يخص مشروع إنجاز خط السكة الحديدية المكهرب والسريع الذي يربط مدينة الثنية (ولاية بومرداس) بولاية بجاية مرورا طبعا بولاية البويرة، الذي من المفروض أن ينطلق منذ أكثر من عدة سنوات إلا أنه تأخر نظرا لصعوبات في الدراسة، علما بأن الشركتين المكلفتين بالإنجاز معلومتان وقد أنشأتا قاعدة الحياة الخاصة بهما بمدينة البويرة وهما شركة صينية وشركة تركية حسب علمنا.

إذن، السيد معالي الوزير، طبعا هذا المشروع مما له من أهمية كبرى يربط مدينة البويرة التي أصبحت من المدن المجاورة للعاصمة ومدينة بجاية السياحية وكذلك مدينة البويرة التي يقصدها كثيرا من السياح من العاصمة وخاصة منطقة تيكجدة.

السيد معالي الوزير، تأخر هذا المشروع الذي علقنا عليه أملا كبيرا خاصة أنني كنت رئيس المجلس الشعبي الولائي وتابعت كل تفاصيل الدراسة مع اللجنة المختصة التي أوفدت إلى الولاية.

فأين وصل هذا المشروع وماهو سبب تأخره؟ ولكم مني أسمى التقدير والاحترام، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد سليمان زيان؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل للرد على السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة رئيسة الجلسة المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

السيدات والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر السيد سليمان زيان على طرحه الانشغال المتعلق بخط السكة الحديدية الرابط بين مدينة الثنية بولاية بومرداس بولاية بجاية، والذي يوليه قطاع الأشغال العمومية والنقل أهمية كبيرة، بدليل الحرص على إكماله بالرغم من الصعوبات التي تم تسجيلها منذ المراحل الأولى.

وفي هذا الإطار، أستسمحكم للإشارة إلى بعض التفاصيل.

إن هذا الخط يخص مشروعين اثنين في طور الإنجازو متمثلين فيما يلي:

المشروع الأول يتعلق بإنجاز خط مزدوج للسكة الحديدية الرابط بين مدينة الثنية وبرج بوعريريج.

تم منح المشروع للمجمع الصيني - التركي بناء على مناقصة وطنية ودولية محدودة وذلك سنة 2009 في شكل عقد برنامج دراسة وإنجاز، وبعد تسليم الصفقة للمجمع، لم ينطلق المجمع في الإنجاز وتقدم بطلب تعديلات ذات أثر مالي كبير متحججا في ذلك في ظهور عوائق جديدة على الرواق الذي قدمه في الدراسة الأولية.

تبين أن العوائق التي تحجج بها كانت موجودة قبل إنجاز هذه الدراسة الأولية، وبالتالي فإنها لم تأخذ في الحسبان العوائق الموجودة في الميدان.

كل هذه الاختلافات حالت دون انطلاق المشروع، ونظرا لأهمية المشروع ورغبة منا من إنجازه مع التحكم في تكلفته أسدينا خلال سنة 2016، تعليمات لأداء ملحق لعقد البرنامج الأساسي وحصره على الدراسات فقط وهذا قصد تحديد وتثبيت الرواق، تم إعداد الملحق والمصادقة عليه وتبليغه لمجمع الإنجاز بتاريخ 20 نوفمبر 2016، وبالتالي فإن المشروع يوجد الآن قيد الدراسة كما نؤكد للجميع أننا نحرص على إنجاز هذا المشروع وفقا للمعايير المعمول بها دوليا والأخذ بعين الاعتبار التحكم في التكلفة والعمل على تخفيضها قدر المستطاع.

المشروع الثاني، يتعلق بازدواجية خط السكة الحديدية الرابط بين بجاية وبني منصور، وقد تم منح هذا المشروع إلى مجمع مؤسسات عمومية وطنية بصفة التراضي البسيط وهي: (COSIDER – COSIDER INFRA RAIL) إلا أن عملية إنجاز هذا المشروع واجهتها مجموعة من الاحتجاجات المتواصلة للسكان المجاورين مع الدفع بتوقيف الأشغال بتاريخ 17 جوان 2015.

في هذا الصدد، أعطيت تعليمات لصاحب المشروع المنتدب بإمكانية تغيير المسلك السككي بهدف تجنب الوحدات الاقتصادية والصناعية ومناطق التجمعات السكانية وتم الشروع في دراسة تحديد المسلك الجديد.

الآن، تمت المصادقة على المسلك الجديد والدراسة التنفيذية الخاصة بهذا المشروع وهو في قيد الإعداد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد سليمان زيان هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد سليمان زيان: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة.

شكرا للسيد معالي الوزير على هذا الجواب، ولكن السيد معالي الوزير للتوضيح فقط، قلتم بأن المشروع هو دراسة فقط يعني أنا ماذا أردت أن أقول السيد معالي الوزير، هل جمد المشروع نظرا للضائقة المالية التي تمر بها البلاد؟

قضية تأخره ليس لها علاقة مع الضائقة المالية وإنما لصعوبة الدراسة.

نريد توضيحا فقط السيد معالي الوزير، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد سليمان زيان؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: أعطيك توضيحا، الأمر بسيط.

العقد الأساسي مع هذا المجمع هو عقد دراسات وإنجاز.

صيغة هذه الصفقات فيها إشكالية كبيرة، الدراسات لا تكون منجزة ولا نعرف قيمة المشروع وتكلفته خاصة وأن المنطقة معروفة أنها منطقة صعبة.

إذن العقد موجود، «دراسة وإنجاز» ولكن انتقلت إلى عدة صفقات (Contrats d'application) الأول هو الدراسة، ندرس أولا المشروع ونعرف تكلفته بصفة مدققة وننطلق مباشرة في الإنجازات.

المشروع في الوقت الحالي، في الدراسة وفيه مشاكل، يعني لما نرى القسم الأول، ننطلق في 2009 ونحن اليوم في 2017 هناك سكنات في الرواق، هناك مشاكل كبيرة وسنحلها حسبما نستطيع من غير أن نصبح في نزاع مع هذا المجمع الأجنبي.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا.

ننتقل إلى قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والكلمة للسيد رشيد بوسحابة فليتفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا للسيدة رئيسة الجلسة المحترمة، بعد بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدتي، نائبة الرئيس المحترمة،

معالي الوزير،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، الذي يُحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ يشرفني أن أطرح على معالي وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال سؤالا شفويا هذا نصه:

معالي الوزيرة،

إستحسن المواطنات والمواطنون الذين يملكون حسابا بريديا جاريا إصدار مصالح بريد الجزائر «البطاقة الذهبية» للدفع والسحب؛ غير أنهم تعترضهم مشكلة عند محاولة استعمال هذه البطاقة لسحب أموالهم من آلات التوزيع الآلي للأموال الموضوعة وبالتالي لا يمكن استعمالها لسحب الأموال.

وقيل لنا إن هذه البطاقة الذهبية مصممة وفق تكنولوجيا جديدة وحديثة لا تتماشى مع تكنولوجيات تلك الآلات الموضوعة تحت تصرف مستعملي الحسابات البريدية.

معالي الوزيرة،

ماهي الإجراءات المتخذة لحل هذه المشكلة؟

ولكم مني، معالي الوزيرة، خالص التقدير وفائق الاحترام، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ الكلمة للسيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال للرد على السؤال فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيدة رئيسة الجلسة المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدة الوزيرة، زميلتي العزيزة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

شكرا سيدي العضو المحترم على هذا السؤال.

إسمح لي أن أقدم لك توضيحات تقنية بالنسبة للمسألة التي طرحتموها عن استعمال البطاقة الجديدة لبريد الجزائر للموزعات الآلية.

في الواقع مؤسسة بريد الجزائر لها أكثر من 19 مليون زبون، عندهم حسابات جارية، منهم اليوم 7 مليون زبون عندهم بطاقة الدفع للنظام القديم، عفوا بطاقة السحب للنظام القديم، النظام المعلوماتي لبريد الجزائر الذي كان ـ للأسف ـ يعاني من عدة مشاكل أولها ـ وهو طبيعي ـ أنه قديم، تجاوزه الزمن والتكنولوجيا تطورت، وبطاقة بريد الجزائر كانت تسمح بالسحب فقط ولم تكن بطاقة دفع، وغير مؤمنة، لأن التكنولوجيا تطورت وحتى طرق الاختلاس الرقمي تطورت كذلك.

ولهذا ارتأت بريد الجزائر، أنها تقوم بتطوير، يعني وضعت حيز الخدمة نظاما معلوماتيا جديدا مع بنك للمعلومات جديد فيه كل معلومات الزبائن حولتها إليه.

واليوم شرعت في توزيع بطاقات السحب الجديدة المسماة «البطاقة الذهبية».

قامت مؤسسة بريد الجزائر بعملية اقتناء 5 ملايين بطاقة كمرحلة أولى من مورد جزائري من أجل الحفاظ على المعلومات الشخصية والمالية للمواطنين.

5 ملايين بطاقة هاته على مستوى بريد الجزائر اليوم لابد أن نعطيها للزبائن.

كان هناك مشكل قد تحدثنا عنه من قبل حتى في هذا المجلس الموقر وهو أن المواطنين في بعض الأحيان وربما من بين 19 مليون، ربما أكثر من 10 ملايين منهم يعانون من مشكل وجود أخطاء في الأسماء وفي العناوين.

هي ربما في بعض الأحيان ليست أخطاء، لأن الحساب الجاري فتحه المواطن لما كان شابا صغيرا يدرس في الجامعة وبعد سنوات غيّر السكن، غيّر ربما العمل، غير أشياء كثيرة وبقي المشكل أن المعلومات المتوفرة على مستوى بنك المعلومات لبريد الجزائر لا تتناسب مع وضعيته الحالية.

وقد قلت لكم إذا كنتم تتذكرون منذ بضعة أشهر أنه بمناسبة النظام المعلوماتي الجديد سيقوم بريد الجزائر بتحيين هذه المعلومات، إذن اليوم، حتى يتم توزيع هذه البطاقات، لابد أن يتصل الزبون ببريد الجزائر سواء في مكتب البريد، في الشباك، سواء عبر الأنترنيت أو عبر الهاتف، ليطلب البطاقة الجديدة.

يطلب منه أن يقدم الإسم واللقب بالعربية وباللاتينية مرة أخرى حتى لا يكون فيه خطأ، العنوان الحالي، رقم الهاتف النقال، من أجل أن يتصلوا به، وأيضا من أجل تأمين حسابه البريدي.

لما يقوم بعملية الشراء عبر الأنترنيت، في المستقبل ـ إن شاء الله ـ تصله رسالة قصيرة حتى يتأكد من سلامة عملية الدفع التي قام بها.

ولهذا توزيع هذه البطاقات المتواجدة على مستوى بريد الجزائر لا يمكن أن تتم في أسبوع أو أسبوعين، بل ستستغرق بضعة أشهر.

ولما ننتهي من توزيع 5 ملايين بطاقة، لابد أن نقتني ربما 5 ملايين أخرى من أجل بقية الزبائن وهكذا.

إذن، كي نصل لهاته النقطة اليوم 7 ملايين زبون عندهم بطاقة السحب القديمة وكلهم يستعملونها شهريا وربما أسبوعيا كي يسحبوا الأموال من الموزعات.

الموزعات تتوفر على نظام السحب القديم، إذا كان بريد الجزائر قد غير النظام اليوم وممكن أن تقوم به في بضع دقائق وتعوضه بالنظام الجديد في الموزعات الآلية التي هي خارج مكاتب البريد.

كل هؤلاء 7 ملايين زبون لن يستطيعوا أن يستعملوا بطاقتهم، فقط الزبائن الذين عندهم البطاقة الجديدة واليوم لم نوزع حتى مليون بطاقة لأن العملية تستغرق وقتا لأن فيها تحيينا للمعلومات، يعني أقل من مليون زبون يستطيعون استعمالها.

ولهذا كنت قد طلبت من المدير العام لبريد الجزائر أن يؤخر تحويل الموزعات الآلية المتواجدة خارج مكاتب البريد حتى يتم توزيع عدد كبير من البطاقات حتى يتمكن المواطنون اليوم الذين عندهم البطاقة القديمة من مواصلة استعمال الموزعات.

لابد أن نختار، إما الموزعات في النظام القديم أو الجديدة، وكي نتحول للجديدة هناك صعوبة لأن 7 ملايين زبون عدد كبير وسيستغرق ذلك وقتا.

لما يحصل كل واحد فيهم على بطاقته الجديدة ربما في 24 ساعة سنغير كل الموزعات الآلية إلى النظام الجديد ويستطيع كل المواطنين أن يستعملوا البطاقات الجديدة أي البطاقة الذهبية ولكن داخل الموزعات الموجودة داخل مكاتب البريد أو في الشباك حيث يسمح باستعمال البطاقة الجديدة.

كذلك عبر الأنترنت لبوابة بريد الجزائر ممكن أن يقوم المواطن بعدة عمليات منها دفع فواتير الكهرباء، والاتصالات وما إلى ذلك، وذلك في انتظار توزيع هذه البطاقات بإذن الله.

فقط لما تكلمت عن الجانب التقني، قلت إن البطاقة لا تدخل في الموزع، في الواقع بما أن المواطنين لا يعرفون أن البطاقة غير متناسقة، ومتناسبة مع النظام القديم يعني تقنيو بريد الجزائر وضعوا نظاما مغناطيسيا في الموزعات كي تمنع البطاقة الجديدة من الدخول، لأنها لو دخلت وبما أنها لا تتناسب مع البرنامج يمكن أن تتضرر.

لذلك لما تحاول إدخالها الموزع الآلي لا تدخل فيخرجها عمدا، وهذه طريقة تقنية كي نحمي البطاقات الجديدة.

بإذن الله إذا وصلنا مطلع شهر جويلية أو سبتمبر إلى توزيع عدد كاف من البطاقات سيتغير النظام، وعلى أقصى تقدير سيكون ذلك نهاية السنة، أكيد سيكون فيه تغيير من القديم إلى الجديد في الموزعات الآلية وبإذن الله بمجرد أن عددا كافيا من المواطنين يتحصلون عليها سنقوم بالتغيير إلى النظام الجديد.

أتمنى أنني أجبت على سؤالكم وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أسأل السيد رشيد بوسحابة هل يريد التعقيب على جواب السيدة الوزيرة؟

السيد رشيد بوسحابة: شكرا سيادة رئيسة الجلسة.

شكرا لمعالي الوزيرة على هذه التوضيحات والشروحات وأتمنى أن تجد صدى في الميدان، وبالتالي تسهيل خدمة استعمال هذه البطاقة الذهبية الجديدة من طرف حاملها، شكرا لكم معالي الوزيرة وتمنياتي لكم بالتوفيق وشكرا سيدتي نائبة الرئيس.

السيدة رئيسة الجلسة: الوزيرة مقتنعة بالجواب؛ شكرا.

وبهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة والإجابات عليها.

أشكر الزملاء الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية.

الشكر موصول أيضا إلى السيدتين والسيدين أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة شكرا للجميع؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحًا

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 4 شعبان 1438
الموافق 30 أفريل 2017

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587